

دلائل الإعجاز

فصل في أن مزايا النظم بحسب الموضع وبحسب المعنى المراد والغرض المقصود .
وإِذ قد عرفتَ أن مَدَارَ أمرِ النّظم عل مَعاني النّحو وعلى الوجوه والفُروق التي
من شأنها أن تكونَ فيه فاعلمُ أنَّ الفروقَ والوجوهَ كثيرةٌ ليسَ لها غايةٌ تقفُ عندها
ونهايةٌ لا تجدُ لها ازدياداً بعدها .

ثم اعلمُ أنَّ ليستِ المزيّةُ بواجبةٍ لها في أنْفُسِها ومن حيثُ هي على الإطلاق ولكن
تُعرضُ بسببِ المعاني والأغراض التي يُوَضَّعُ لها الكلامُ ثم بحسبِ موقعِ بعضها من بعضِ
واستعمالِ بعضها معَ بعضِ .

تفسيرُ هذا أنه ليسَ إِذَا راقَكَ التَّنكيرُ في " سُودد " من قولِهِ : " تنقّل في
خُلُقَي سُدود " وفي " دهرُ " من قوله : " فلو إِذْ نَبَا دهرُ " فَإِنَّه يجبُ أن يروكَ
أبداً وفي كلِّ شيء . ولا إِذَا استحسنتَ لفظاً ما لم يُسمَّ فاعلُهُ في قوله : "
وأُنكِرَ صاحبُ " فَإِنَّه ينبغي أن لا تراهُ في مكانٍ إِلا أعطيتَهُ مثلَ استحسانك هاهُنا
. بل ليسَ من فضلٍ ومزيةٍ إِلاَّ بحسبِ الموضع وبحسبِ المعنى الذي تُريدُ والغرض الذي
تؤمُّ وإِنَّما سبيلُ هذه المعاني سبيلُ الأصباغ التي تُعملُ منها الصّورُ والنّقوشُ .
فكما أنك تَرى الرّجلَ قد تهدّى في الأصباغ التي عَمَل منها الصّورة والنّقشَ في ثوبِهِ
الذي نَسجَ إِلى ضربٍ من التّخيّر والتدبّر في أنفُسِ الأصباغ وفي مواقعِها
ومقاديرِها وكيفيةِ مزجِها وترتيبِها إِياها إِلى ما لم يتهدّى إِليه صاحبُها فجاء
نقشُهُ من أَجل ذلك أعجبَ وصورتُهُ أغربَ كذلك حالُ الشّاعرِ والشّاعِرِ في تَوَخُّيهِما
مَعاني النّحو ووجوهِ التي عَلمَتَ أَنّها مَحْمُولُ النّظم